ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

محمد إسماعيل صبري

العلاقات بين الدولة والمجتمع والتنمية المستدامة في تونس بعد 2011

MECAM Papers | Number 06 | July 4, 2024 | https://dx.doi.org/10.25673/116442 | ISSN: 2751-6490

أدّى الاستقطاب الإيديولوجي وعدم الاستقرار السياسي في سنوات ما بعد ثورة 2011 إلى إضعاف الدولة التونسية، مما أفسح المجال أمام أباطرة الأعمال للهيمنة على المجال السياسي إلى حد كبير. وقد كان لهذا „الاستحواذ على الدولة" تأثير عميق على سن و/أو تنفيذ مختلف السياسات التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

• وبعد عام 2011، استفاد أباطرة المال والأعمال من التراخي في تنفيذ السياسات وعدم القدرة على تطبيقها. ولم تتمكن الجهات الاجتماعية الفاعلة الأخرى من تحقيق مكاسب مماثلة من النظام السياسي المتساهل، باستثناء الاتحاد العام التونسي للشغل.

• وظلت سلطة رجال الأعمال في السوق دون منازع بسبب سيطرتهم على القطاع المصرفي، والحواجز العالية أمام الدخول في العديد من الصناعات، ومحدودية تنفيذ القوانين لصالح الشركات الناشئة. وقد أثر كل ذلك سلباً على الإنتاجية واعتماد تكنولوجيات أكثر مراعاة للبيئة.

• وقد نجح الاتحاد العام التونسي للشغل في الدفاع عن الرواتب والحقوق العمالية لموظفي القطاع العام بشكل رئيسي، في حين تضاءلت الحماية الاجتماعية لموظفي القطاع الخاص. ولم تلتزم الشركات الكبرى بهذه القوانين، بينما افتقرت الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد المالية اللازمة للالتزام بها. وينطبق الأمر نفسه على تنفيذ اللوائح المتعلقة بمخاطر الصحة والسلامة المهنية.

• وضع الاتحاد العام التونسي للشغل الحقوق البيئية بعد الحقوق الاجتماعية بصفة عامة. وغالباً ما كانت الدولة تتقتصر على المستوى الشكلي في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالبيئة. وحال انعدام الثقة المتبادل بين الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات المجتمع المدني هذه دون تشكيل تحالف سياسي قوي بينهما.

الإطار

ينبغي تعزيز المنظمات الممثلة للجهات الفاعلة الاجتماعية ومشاركتها الفعالة في صنع القرار من خلال مؤسسات حوكمة أكثر تعاوناً. ومن شأن بناء الثقة المتبادلة بين منظمات المجتمع المدني المختلفة أن يساعد هنا أيضاً. وهذا من شأنه أن يمنع المحسوبية ويوفر مدخلات أكثر فائدة للدولة، وكلاهما يخدم تعزيز نمو أكثر شمولاً واستدامة لتونس.

مرحلة ما بعد الثورة والاستيلاء على الدولة في تونس

تعد الثورة التونسية التي اندلعت شرارتها في 2010 / 2011 حدثًا بارزًا في تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أن التحول الديمقراطي اللاحق – والذي رافقه سوء أداء الحوكمة والتنافس الأيديولوجي – هيأ الظروف لظهور علاقات بين الدولة والمجتمع تتسم بالسيطرة على الدولة، وهو أمر غير مألوف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في ظل „الاستحواذ على الدولة"، يتلاعب المديرون وأصحاب الشركات الكبيرة من حيث حجم العمالة أو الحصة السوقية („أباطرة المال" / „tycoons") بالنظام السياسي المفتوح (الذي غالباً ما يكون حديث النشأة)، وبالتالي يهيمنون على الدولة والتشريع وصنع السياسات لتحقيق مكاسبهم الخاصة (Hellman, Jones and Kaufmann 2003; Hellman and Kaufmann 2001; Innes 2014). وتحد عوامل مثل تجزئة العمالة على أساس الانقسامات القطاعية والإثنية والمشاكل التنظيمية المتأصلة التي تواجه أصحاب ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة (التي يشار إليها هنا باسم „رواد الأعمال") من قدرة الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى على التمتع بتمثيل تنظيمي قوي ومتماسك وبالتالي تحدي هيمنة رجال الأعمال.

وبناءً على ذلك، فإن السيطرة على الدولة تمكّن أباطرة المال من جني ثمار السياسات والأنظمة المعمول بها. وبخلاف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، حيث يكونون خاضعين للدولة، فإن أباطرة المال في ظل الاستحواذ على الدولة يصبحون غير مضطرين لقبول تدابير التسوية التي تتخذها الدولة تجاه العمال والمجتمع. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تزايد الفوارق في الدخل، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب العمال (González and Nazareno 2022). ومع ذلك، يمكن القول إن حجم الخسائر التي تواجهها سياسات الرعاية الاجتماعية والصحة والسلامة من جانب العمال يخضع للقوة التنظيمية للنقابات العمالية. وتنطبق نفس التحديات على رواد الأعمال وجمعيات الأعمال الخاصة بهم.

يعتمد التحليل التالي بخصوص الحالة التونسية على البيانات النوعية التي تم جمعها من خلال عدة مقابلات ميدانية أجراها المؤلف في عام 2022 في تونس العاصمة مع ممثلي المنظمات الاجتماعية الرئيسية في القطاع الصناعي التونسي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك مع شخصيات من الوسط الأكاديمي، بالإضافة إلى البيانات الصادرة في منشورات أخرى.[1]

يمكن الحديث عن العلاقات بين الدولة والمجتمع التونسي في مرحلة ما بعد الثورة حتى عام 2021 في ظل السيطرة على الدولة لعدة أسباب. فقد كانت الدولة التونسية آنذاك أضعف بشكل عام مما كانت عليه قبل عام 2011. وكان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذه النتيجة هو الاستقطاب الإسلامي-العلماني الذي بلغ ذروته في 2013 واستمر بعد ذلك، حيث أدى إلى جمود دستوري وتغييرات متكررة في الحكومة وعدم استقرار سياسي عام (Carboni 2022; Tamburini 2022)، وتفتت السلطة والصراعات بين الرئيس والوزارات الحكومية، وفي النهاية عجز الدولة عن تنفيذ „استراتيجية اقتصادية متماسكة طويلة المدى"[2] (Paciello 2013: 19). كان الجهاز البيروقراطي ساحة نزاع بين القوى السياسية الإسلامية والعلمانية المتنافسة على وجه الخصوص، حيث حاول كل معسكر اختراقه والسيطرة عليه (Boubekeur 2016). وعلاوة على ذلك، كانت الإدارة التي استمرت قائمة منذ عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي (1987–2011) وكذلك العديد من عناصرها التأسيسية – باعتبارهم من التكنوقراط المستقلين (Carboni 2022) – معادية بطبيعتها لحزب النهضة الإسلامي في السلطة آنذاك ، مما ساهم في عرقلة مبادرات الإصلاح وتراجع فعالية الجهاز الحكومي (Marzo 2019). وأدى هذا التفتت والاستقطاب إلى شلل البرلمان أيضا، مما حال دون قدرته التشريعية.

وفي ظل هذه الخلفية، تحررت سلطة أباطرة المال من القيود السياسية لدولة بن علي، بينما حافظ هؤلاء في الوقت نفسه على صلاتهم بالإدارة القائمة. وفي تونس، تعني عبارة „أباطرة المال" بشكل رئيسي العائلات التجارية الكبرى التي تسيطر على حصص ضخمة في السوق في مختلف القطاعات الصناعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي بعض الأحيان، تندرج الشركات التي تسيطر عليها هذه العائلات من خلال المجموعات القابضة تحت تعريف

---

1 وبناءً على ذلك، فإن التطورات التي حدثت منذ صيف 2021 وما يترتب عليها من تداعيات لا يمكن استشرافها بالكامل، لا تحظى بأي اهتمام إضافي في هذه الدراسة.

2 العبارة في النص الأصلي: „coherent long-term economic strategy".

الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضم الشركات المتوسطة الحجم عادةً أقل من 250 موظفًا (ما يقارب 500 موظف في الولايات المتحدة). وبعد الثورة، انضم كبار رجال الأعمال إلى الأحزاب السياسية المهيمنة، ومولوا الحملات الانتخابية وفازوا بمقاعد برلمانية. كما سيطروا على جزء كبير من النظام المصرفي (Oubenal and Ben Hamouda 2018).
كما فتحت الديمقراطية الطريق أمام رجال الأعمال لتنظيم مصالحهم والدفاع عنها. ومثّل رجال الأعمال كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) وكونفدرالية المؤسسات الصغرى والمتوسطة (CONECT)، وهي الأكثر تمثيلاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن ناحية أخرى، أطلق التحول الديمقراطي أيضًا العنان لقوة أكبر لاتحاد عمالي في تونس، وهو الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تطور ليصبح لاعبًا سياسيًا مهيمنًا والجهة الاجتماعية الأكثر تنظيمًا. ومع ذلك، فهو يمثل بالأساس عمال القطاع العام وبدرجة أقل تماما عمال القطاع الخاص.

سياسات المنافسة ومسار النمو الاقتصادي

كان لديناميكيات القوة هذه، الدائرة بين الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الصناعي، تأثير كبير على التنمية المستدامة والشاملة في الاقتصاد الوطني بأكمله. في الآونة الأخيرة، أصبح القطاع الصناعي يساهم بشكل كبير في الاقتصاد التونسي. وهو مسؤول حالياً عن حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي و84% من صادرات السلع والخدمات (Guesmi and Moisseron 2018).
وامتدت الآثار الضارة للسيطرة على الدولة من خلال سن وتنفيذ سياسات تقوض الإنتاجية (وذلك بإعاقة المنافسة والابتكار)، والرعاية الاجتماعية، والصحة والسلامة، مع تأثير كبير على النمو الاقتصادي والمساواة والاستدامة على المدى الطويل.
وبعد تحررهم من سيطرة الدولة على شبكات الزبائنية، بدأ كبار رجال الأعمال بالتصرف بشكل مستقل لتأمين وصولهم بشكل مباشر إلى الموارد. وحتى بعد تفكيك إمبراطوريتي بن علي والطرابلسي[3] الاقتصاديتين، نجت عائلات أخرى من كبار رجال الأعمال (مثل عائلة بن يدر والمزابي وبوشماوي والحرشاني) وسيطرت على الأصول المصادرة لتلك الإمبراطوريات، مما عزز هيمنتها على الأسواق المختلفة. كما تمكنوا من التأثير على التشريعات من خلال دخول الأحزاب السياسية الكبرى وتمويل الحملات الانتخابية (Oubenal and Ben Hamouda 2018).
وعلى الرغم من قلة الأدلة التي تشير إلى أن أباطرة المال والأعمال أعاقوا بشكل مباشر سن التشريعات والسياسات التي تهدد مصالحهم، إلا أن هناك ما يشير إلى أنهم يستفيدون من التراخي في تنفيذها أو أنهم يدعمون ذلك التهاون عمداً. وكما أشار إلى ذلك أحد الأشخاص المستجوبين، فقد استخدم أباطرة المال علاقاتهم مع الإدارة من أجل تأمين الحصول على التراخيص والامتيازات المختلفة التي تضمن هيمنتهم على القطاعات الرئيسية. وبدا أن الجهاز البيروقراطي أكثر أهمية من الوزارات، نظراً للتغييرات المتكررة في الحكومة التي شهدتها تونس في فترة ما بعد الثورة.
وكان لسيطرة كبار رجال الأعمال على القطاع المصرفي دور كبير في المساعدة على الحد من المنافسة القطاعية والحفاظ على مصالحهم. وشهد شخص آخر من المستجوبين أن البنوك كانت تتجنب تمويل رواد الأعمال وتفضل عدم الدخول في استثمارات محفوفة بالمخاطر. وحتى الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ذات النماذج التجارية السليمة لم يتم تزويدها برأس مال استثماري كاف وتمويل مصرفي آخر(Stölting 2015) . وبدلاً من ذلك، تقوم البنوك الخاصة بتمويل الأنشطة المهنية المتعلقة بالمصالح التجارية للمساهمين فيها، أي أباطرة المال المنحدرين من العائلات المذكورة أعلاه. وتم توجيه خطوط ائتمان المانحين الأوروبيين والدوليين التي تهدف إلى تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك المحلية، كوسطاء. وبالتالي، كان من المرجح أن تذهب هذه الأموال أيضا إلى مجموعات قابضة كبيرة يسيطر عليها أباطرة المال، والتي كانت شركاتها التأسيسية تتظاهر بأنها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وكان رواد الأعمال الذين ليس لديهم اتصال بغيرهم، يفتقرون إلى المعلومات والقدرة على تقديم اقتراح مقبول للحصول على التمويل. وكانت وسائل التمويل الأخرى التي يمكن أن يستفيد منها رواد الأعمال، مثل رأس المال الاستثماري والأسهم الخاصة، غير متطورة وكان نموها بطيئاً نوعاً ما.

[3] عائلة زوجة الرئيس بن علي.

كما حدّت عقبات أخرى من فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنافسة. فقد كان لدى العديد من الصناعات عوائق كبيرة أمام الدخول (Mouelhi and Ferchichi 2017). ومن ناحية أخرى، عانت الشركات الجديدة من بطء تنفيذ قانون الشركات الناشئة لعام 2019، والذي كان يهدف إلى تعزيز نموها. كما تم إهمال جمعية الشركات الناشئة التونسية في كثير من الأحيان في المناقشات الهامة ذات الصلة بسياسات الدولة.

السياسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والبيئة ومسار النمو في البلاد

فيما يتعلق بسياسات الرعاية الاجتماعية، تمكن الاتحاد العام التونسي للشغل وهو المنظمة النقابية النافذة من الدفاع، كما أشرنا، عن حقوق العمل لموظفي القطاع العام بشكل أساسي (Aliriza 2020). وفي خضم المصاعب الاقتصادية التي واجهتها تونس ما بعد الثورة، تمكن الاتحاد العام التونسي للشغل من رفع رواتب موظفي القطاع العام بينما ضاعفت المؤسسات العامة عدد موظفيها بعد عام 2011 (Vatthauer and Weipert-Fenner 2017). ولكن مختلف الفاعلين لم ينظروا دائماً إلى هذا النجاح بعين الرضا، نظراً لقيود الميزانية والمخاوف المتعلقة بالإنتاجية.
كما دافع الاتحاد العام التونسي للشغل عن مصالح العمال في القطاع الخاص، وإن لم يكن ذلك بنفس القوة التي يدافع بها عن القطاع العام. وأشار ممثلو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لدراسة للبنك الدولي (Angel-Urdinola, Nucifora, and Rabalino 2015)، إلى صرامة قوانين العمل التونسية. ومع ذلك، أكد البعض الآخر من المستجوبين على ضعف تطبيق وانفاذ قوانين العمل المختلفة بطريقة تقلل في الواقع من الحماية الاجتماعية التي يتمتع بها عمال القطاع الخاص. ولم تلتزم الشركات الكبرى وخاصة الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) بهذه القوانين. ومن ناحية أخرى، كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية المطلوبة. وتمثل العقود محدودة المدة إحدى الوسائل التي يستطيع من خلالها رجال الأعمال الإفلات من قوانين العمل الصارمة. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية الاجتماعية الممنوحة في حالة فقدان الوظيفة غير كافية.
ومن ناحية أخرى، لا تزال تونس في وضع مقلق إلى حد ما في التعامل مع مخاطر الصحة والسلامة المهنية. ويعود السبب في ذلك بصورة غير مباشرة إلى المشاكل المذكورة أعلاه والتي تقف عائقاً في وجه الابتكار وتطوير التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الخضراء. ومع ذلك، فإن العبء الأكبر هنا يتمثل في سن القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، والأهم من ذلك تنفيذ هذه القوانين واللوائح. ومما يسهل انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات في هذا الصدد الطريقة التي صيغت بها القوانين البيئية المتعلقة بسلامة وصحة العمل في المجتمعات المحلية القريبة، حيث يكون تطبيقها طوعياً إلى حد ما. وعلى نحو مماثل، غالباً ما تنتهك الشركات متعددة الجنسيات لوائح الصحة والسلامة المهنية والبيئية بشكل كبير بينما تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد اللازمة لتنفيذها بشكل فعال.
وبدا دعم الاتحاد العام التونسي للشغل لحماية العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية موضع شك. فبينما أكد أحد ممثليه التزام الاتحاد بالحقوق البيئية المعترف بها دولياً، إلا أنه غالباً ما يواجه معضلة في كونه يقف عالقاً بين الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والحق في الحصول على وظيفة آمنة والحقوق البيئية للعمال. ويبدو أن الحقوق البيئية لا تحتل في الواقع سوى المرتبة الثالثة في قائمة أولويات الاتحاد العام التونسي للشغل. ويعتقد أحد المراقبين أن المشكلة تكمن في عدم قدرة هذه المنظمة النقابية على الدفاع عن حقوق العمال، حيث أن سعيها لتطبيق اللوائح غالباً ما كان يقابل بتهديد الإدارة بتعليق أنشطتها. كما تم تهميش دور الاتحاد في عملية رسم السياسات المتعلقة بالقضايا البيئية، ولم تتم دعوته إلى الاجتماعات الاستشارية إلا من أجل الاستعراض - أي لاسترضاء منظمات التنمية الدولية.
كان لمنظمات المجتمع المدني الاجتماعية والبيئية - مثل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) والفرع التونسي لمنظمة محامون بلا حدود (ASF) - مهمة أكثر تركيزاً على تعزيز حماية العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية في مكان العمل وفي المجتمع المحلي. وقدمت المنظمات الدولية الدعم لمنظمات المجتمع المدني في القضايا البيئية. ومع ذلك، اشتكى أحد أعضاء المنتدى من أن التوصيات التي قدمتها المنظمات الدولية الكبيرة لم تكن في كثير من الأحيان مقترنة بالقدرة التنفيذية اللازمة لضمان الاستمرارية. وكان التمويل الذي قدمته هذه المشاريع مؤقتاً أو محدوداً مقارنة بحجم التحديات التي تواجهها. بل اقتصر تأثيرها على خلق حالات نموذجية فقط (مثل مؤسسات مختارة) ثم كان من المتوقع أن تتدخل الدولة لرسم سياسات بيئية.

ومع ذلك، كان لدى منظمات المجتمع المدني هذه وسائل اتصال مباشرة وغير مباشرة مع الدولة. وأكد أحد أعضاء مؤسسة سياسية ألمانية أن الدولة غالبًا ما كانت تدعو منظمات المجتمع المدني البيئية إلى فعاليات مختلفة وتستمع إلى توصياتها. ومع ذلك، كانت هذه العملية أقل مؤسسية وتعتمد على شخص الوزير في منصبه، ومن المرجح أن تكون غير رسمية. علاوة على ذلك، غالبًا ما كانت المناقشات مع منظمات المجتمع المدني البيئية (وبالمثل مع الاتحاد العام التونسي للشغل) تسعى إلى استرضاء المانحين الأجانب فقط. كما اعتادت منظمات المجتمع المدني أيضًا على التواصل مع البرلمانيين وبشكل غير مباشر مع الدولة من خلال هؤلاء المانحين الدوليين. لكن هذه الطرق لم تعد ممكنة بعد أحداث 25 يوليو 2021، مع حل البرلمان وصعود الخطاب القومي (الشعبوي). كما استخدمت منظمات المجتمع المدني البيئية الاحتجاج الاجتماعي، وهي ظاهرة تفاقمت بشكل كبير بعد الثورة. واتخذ ذلك أشكالًا مختلفة، مثل المظاهرات والاعتصامات والتقاضي – حيث انتصر فيها المحتجون أحيانا ضد القطاعات المنتهكة، حتى وإن ظلت بعض الأحكام دون تنفيذ (Labiadh and Gaaloul 2020).

وقد أدى انعدام الثقة المتبادل بين الجانبين إلى تقويض إمكانية بناء تحالف سياسي قوي بين منظمات المجتمع المدني البيئية والاتحاد العام التونسي للشغل بشأن سن وتنفيذ اللوائح البيئية. فقد أعربت منظمات المجتمع المدني البيئية عن شكوكها حول التزام الاتحاد العام التونسي للشغل الحقيقي بالقضايا البيئية. وفي الوقت نفسه، بدا الاتحاد مترددًا في التعاون خاصة مع بعض منظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج وذات الدوافع السياسية.

مسار بديل في الأفق؟

إن عملية السيطرة على الدولة التي رافقت مسار التحول الديمقراطي في تونس ليست أمراً غير مألوف في البلدان التي تمر بمثل هذا التحول (Hellman, Jones, Kaufmann 2003). فضعف الدولة وعجز الفاعلين الاجتماعيين عن التنظيم أملا في موازنة سلطة أباطرة المال يخلقان ظروفاً تمكّن هؤلاء من توجيه رسم السياسات و/أو تنفيذها وفقاً لمصالحهم الخاصة والتي لم تكن تتماشى إلى حد كبير مع النمو الاقتصادي المستدام. ويمكن تحقيق مسار بديل هنا من خلال معالجة ديناميكيات القوة التي تقوم عليها العلاقات بين الدولة والمجتمع، حيث يفقد أباطرة المال موقعهم التميز وتكتسب منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع القضايا الاجتماعية والبيئية قوة في العملية السياسية. ويمكن أن يساعد تعزيز مؤسسات الحوكمة التعاونية، مثل الحوارات بين القطاعين العام والخاص، على تشجيع المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة الاجتماعية الرئيسية والمنظمات التمثيلية. وهذا من شأنه أن يساعد على منع المحسوبية وتوفير مدخلات أكثر فائدة للدولة، وكلاهما من شأنه أن يعمل على تعزيز نمو أكثر شمولاً واستدامة لتونس – على الرغم من أن هذا قد يكون صعباً للغاية نظراً للتغيرات السياسية الحالية. ومن شأن تحقيق هذا المسار أن يحظى بمزيد من الدعم عندما تتماشى معه مصالح أباطرة المال والأعمال. وتعد الشهادات البيئية والاجتماعية التي تصدرها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والمتطلبات الأكثر صرامة على الصادرات الملتزمة بهذه المعايير أحد الأمثلة على كيفية تعزيز مثل هذا التوافق في المصالح.

المراجع

Aliriza, Fadil (2020), *What Democracy for Tunisian Workers?*, Tunis: Rosa Luxemburg Foundation, https://rosaluxna.org/wp-content/uploads/2020/02/What-Democracy-for-Tunisian-Workers.pdf (31.08.2023).

Angel-Urdinola, Diego F., Antonio Nucifora, and David Rabalino (eds.) (2015), *Labor Policy to Promote Good Jobs in Tunisia: Revisiting Labor Regulation, Social Security, and Active Labor Market Programs*, Washington, DC: The World Bank.

Boubekeur, Amel (2016), Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: Bargained Competition, in: *Mediterranean Politics*, 21, 1, 107–127.

Carboni, Andrea (2022), Non-Party Ministers and Technocrats in Postrevolutionary Tunisia, in: *The Journal of North African Studies*, 28, 1, 151–178.

González, Lucas, and Marcelo Nazareno (2022), Resisting Equality: Subnational State Capture and the Unequal Distribution of Inequality, in: *Comparative Politics*, 54, 2, 303–325.

Guesmi, Khaled, and Jean-Yves Moisseron (2018), *European Industrial Policies in Tunisia: A Bottom-Up Assessment*, MEDRESET Working Papers 29, Roma: Istituto Affari Internazionali, https://www.iai.it/sites/default/files/medreset_wp_33.pdf (31.08.2023).

Hellman, Joel S., and Daniel Kaufmann (2001), Confronting the Challenge of State Capture in Transition Economics, in: *Finance and Development*, 38, 3, 31–35.

Hellman, Joel S., Geraint Jones, and Daniel Kaufmann (2003), Seize the State, Seize the Day: State Capture and Influence in Transition Economies, in: *Journal of Comparative Economics*, 31, 4, 751–773.

Innes, Abby (2014), The Political Economy of State Capture in Central Europe, in: *Journal of Common Market Studies*, 52, 1, 88–104.

Labiadh, Ines, and Mohamed Gaaloul (2020), الحركات البيئية ما بعد الثورة : أشكال احتجاجية مختلفة من أجل استرداد الحقوق in: دعم القضايا البيئية : من المظاهرات إلى التقاضي: التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية, Tunis: FTDES, 9–29, https://www.ftdes.net/rapports/annuel envi2020.ar.pdf (31.8.2023).

Marzo, Pietro (2019), Critical Junctures, Path Dependence and Al-Nahda's Contribution to the Tunisian Transition to Democracy, in: *Journal of North African Studies*, 24, 6, 914–934.

Mouelhi, Rim Ben Ayed, and Monia Ghazali Ferchichi (2017), Micro Small and Medium Enterprises in Tunisia, in: Rym Ayadi and Emanuele Sessa (eds.), *Micro, Small and Medium Sized Enterprises Development in Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia: Structure, Obstacles and Policies*, no place: The Euro-Mediterranean Network of Economic Studies, 64–74, https://euromed-economists.org/?wpdmdl=2398 (31.08.2023).

Oubenal, Mohamed, and Houda Ben Hamouda (2018), *The Political Economy of Business Elites in Tunisia: Actors, Strategies and Identities*, Working Paper 1273, Giza: The Economic Research Forum, https://erf.org.eg/app/uploads/2018/12/1273.pdf (31.08.2023).

Paciello, Maria Cristina (2013), Delivering the Revolution? Post-Uprising Socio-Economics in Tunisia and Egypt, in: *International Spectator*, 48, 4, 7–29.

Stölting, Sarah (2015), *Neighbourhood SME Financing: Tunisia*, Luxembourg: European Investment Bank, https://www.econstor.eu/bitstream/10419/163413/1/876362994.pdf (31.08.2023).

Tamburini, Francesco (2022), "How I Learned to Stop Worrying and Love Autocracy": Kais Saied's "Constitutional Self-Coup" in Tunisia, in: *Journal of Asian and African Studies*, 58, 6, 904–921.

Vatthauer, Jan-Philipp, and Irene Weipert-Fenner (2017), *The Quest for Social Justice in Tunisia: Socioeconomic Protest and Political Democratization post 2011*, Frankfurt am Main: Peace Research Institute Frankfurt, https://www.prif.org/fileadmin/HSFK/hsfk_downloads/prif143.pdf (31.08.2023).

نبذة عن الكاتب

الدكتور محمد إسماعيل صبري هو باحث زائر في مرحلة ما بعد الدكتوراه في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية التابع لجامعة إراسموس روتردام. وهو أيضا محاضر في مختلف جامعات العلوم التطبيقية في ألمانيا. حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير من الجامعة الأمريكية بالقاهرة والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فيليبس ماربورغ في عام 2013. تشمل خبرته المهنية العمل في مجال التنمية في أحد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، إضافة إلى أماكن أخرى. ومجالات اهتمام صبري الأكاديمية هي الاقتصاد المؤسسي، والتنمية الاقتصادية، والاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتركز أبحاثه على العلاقات بين الدولة والمجتمع، والعلاقات بين الدولة وقطاع الأعمال، والسياسة الصناعية. نشر العديد من الكتب باللغتين العربية والإنجليزية وعددا من الأبحاث الأكاديمية في مجلات علمية محكمة مختلفة. في الفترة من مارس إلى يونيو 2022، انتمى لفريق أبحاث ما بعد الدكتوراه "موارد واستدامة" وهو الفريق الدولي الرابع الذي ينشط في مركز الشرق الأوسط وأفريقيا الوسطى للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في تونس، MECAM، حيث أجرى بحثه الميداني لهذه الورقة البحثية.

البريد الإلكتروني: misabry@hotmail.com

الموقع الإلكتروني: https://www.linkedin.com/in/mohamed-ismail-sabry-a9431722

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme "Imagining Futures – Dealing with Disparity," MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. habil. Steffen Wippel

Editorial Department: Dr. James Powell, Petra Brandt

Translation from English into Arabic: Prof. Dr. Amel Guizani

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)

GIGA | Neuer Jungfernstieg 21

20354 Hamburg | Germany

https://mecam.tn

mecam-office@uni-marburg.de